



حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- عام 1996، ودرجة الماجستير عام 2001 في الإدارة العامة في موضوع بعنوان "إدارة المشروعات الصغيرة في مصر.. دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية" من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ودرجة دكتوراة الفلسفة في الإدارة العامة عام 2009 في موضوع بعنوان "إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية".

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. تتركز اهتماماتها البحثية في قضايا الإدارة العامة والمحلية، والسياسات العامة، والنظريات غير الحكومية، والمجتمع المدني.

مؤلفة كتاب: المشروعات الصغيرة والتنمية- التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006). مؤلفة للعديد من الدراسات المنشورة في عدد من الكتب والدوريات المحكمة.

هذه الكراسة

هل هناك سياسة عامة تنظر لقضية العشوائيات نظرة شاملة تستند إلى الأبعاد المتعددة للظاهرة؟ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعالج أسبابها دون الاكتفاء بالتعامل مع أعراضها، ومن ثم تضمن عدم ظهور مناطق عشوائية جديدة؟ وهل هناك تنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة فيما يتعلق بتطوير العشوائيات؟ وإلى متى يقتصر تطوير العشوائيات على الدولة وتحمل بمفردها عبء تنمية هذه المناطق؟ وما هو دور الأطراف الأخرى المعنية بتطوير العشوائيات (القطاع الخاص، المجتمع المدني)؟ وإلى أي مدى يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الأخرى في تطوير المناطق العشوائية؟ وهل الأجدى وضع استراتيجية للتعامل مع ظاهرة العشوائيات في تداعياتها وصورها المختلفة، أم أنه بالإمكان فقط التعامل معها جزئياً من خلال التعامل مع كل حالة على حدة؟ وما هو المورد اللازمة لذلك؟ وهل هناك آثار ملموسة وواضحة لتحسين مستوى معيشة المواطنين في هذه المناطق؟ وفي أي اتجاه تسير ظاهرة العشوائيات في مصر؟

الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب التعرف على التطور التاريخي لظاهرة العشوائيات في مصر، والأسباب التي أدت إلى ظهورها وخصائصها، وماهية المفهوم وأنماطه، وتحليل السياسات العامة تجاه قضية الإسكان بوجه عام، وتجاه إسكان محدودي الدخل وسكان العشوائيات بشكل خاص، للوقوف على أهم المشكلات التي تواجهها، والبدائل المتاحة لتنميتها، بهدف الوصول إلى صورة متكاملة لأوضاع العشوائيات في مصر التي أضحت في الآونة الأخيرة مكوناً أساسياً في الخطط التنموية للدولة، وفي سياسات وبرامج الحكومات المتعاقبة خاصة بعد تزايد عدد السكان، ونفسي ظاهرة الإرهاب والتطرف. وبالتالي أصبح معالجتها مطلباً ملحاً يتطلب تضافر جميع الجهود للحد منها.